

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الإثني 29 أوت 2016

اكتظاظ رهيب بالإقامات الجامعية هذا العام طلبة جامعيون في مأزق

• منظمات طلابية تدعو لإعادة النظر في تسيير 400 إقامة



اكتظاظ رهيب بالإقامات الجامعية هذا العام

طلبة جامعيون في مأزق

• عمليات الترميم تضع الدخول الجامعي على المحك

• منظمات طلابية تدعو لإعادة النظر في تسيير 400 إقامة

تتخوف فعاليات طلابية من شبح اكتظاظ غير مسبوق في الإقامات الجامعية ببعض ولايات الوطن، بالنظر إلى عدة عوامل من بينها عمليات الترميم التي لم تكتمل بعد وسوء توزيع الطلبة واستمرار توافد الغرباء، بينما كشفت مصادر «السياسي»، أن وزارة الطاهر حجار ستعتمد على زيادة الأسرة في الغرف، ليصل عدد قاطني الغرفة الواحدة ما بين أربعة إلى خمسة طلبة فما أكثر، من أجل تسيير الضغط المتوقع.



■ إسماعيل. ض

قال الأمين العام للاتحاد العام للطلّابي الحر، سمير عنصل، في تصريح له «السياسي»، إن مؤشرات التسيير الحالية المنتهجة من طرف القائمين على الإقامات الجامعية ببعض الولايات تنبأ بموسم كارثي، حيث ورغم توفر الإقامات بشكل كاف، إلا أن مشكل توزيعها على الولايات يبقى مطروحا كما يستمر التقسيم غير العادل للطلبة. ويقض النظر عن تدني الخدمات المقدمة وشروط النظافة والأمن، سيواجه الطلبة هذا العام ظروف إقامة صعبة بفعل الاكتظاظ وهو ما يشكّل عائقا كبيرا أمام تحصيلهم العلمي، ومنه طالب محدثنا بالإسراع في إعادة فتح الورشات المغلقة لتخفيف الضغط المتوقع عن بعض الإقامات، وخاصة بالمدن الكبرى، مشيراً إلى سوء التسيير المسجل في توزيع وتقسيم الطلبة وهو ما يولد مراكز إيواء تتحول إلى محتشدات، في حين تبقى إقامات أخرى شاغرة، وخصوصاً أكده ممثل الطلبة، فإن زهاء 27 إقامة جامعية عبر الوطن تعرف عمليات ترميم وإعادة تهيئة ولن تسلم منها سوى 10 إقامات قبيل الدخول الجامعي في 4 سبتمبر، ما يمكن أن يشكّل ضغطاً قد يكون معتاداً بفعل أن عدد الناجحين الجدد في البكالوريا هو نفسه مقارنة بالسنة الماضية، والأليات الجديدة التي تقيد عملية التحويلات الجامعية، لكن يبقى، حسب محدثنا، مشكل توافد الغرباء على الإقامات دون تسوية مما يزيد من العدد.

من 5 إلى 6 طلبة في الغرفة الواحدة

من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة له «السياسي»، أن تسيير الاكتظاظ في الأحياء الجامعية سيكون هذه السنة إما بزيادة الأسرة في الغرف، ليصل عدد قاطني الغرفة الواحدة ما بين

أربعة إلى خمسة طلبة فما أكثر، أو اللجوء إلى النقل شبه الحضري، قبل أن تتدرك نفس المصادر أن الحل الأخير مستبعد لأنه يتطلب نفقات إضافية. وسأطرح نفس المصدر الضوء على قضية توافد الغرباء كل سنة على مستوى الأحياء الجامعية، مؤكداً أن وزارة التعليم العالي استحدثت لجان مختلطة من الوزارة والديوان الوطني للخدمات الجامعية للتحقيق حول هذا الأمر، وينتظر أن تطبق عقوبات صارمة في حق المسؤولين المتواطئين والمتسترين عليهم سيما وأنهم سبب رئيس في اكتظاظ الإقامات، كما يشكّلون تهديداً لأمن الطالب المقيم بحكم جهل هوية ونشاط الغرباء المتوافدين على الإقامات، وغياب الرقابة الصارمة.

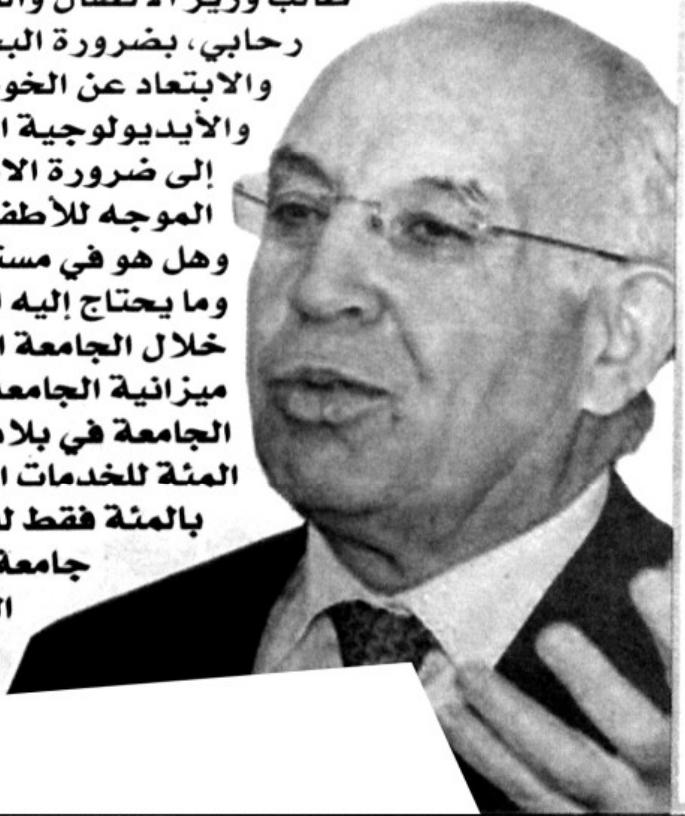
ندوة وطنية مرتقبة للخدمات الجامعية

ويعلق سمير عنصل، الأمين العام للاتحاد العام للطلّابي الحر، آمالاً كبيرة على الندوة الوطنية المرتقبة للخدمات الجامعية، أين سيتم مناقشة مختلف مشاكل الطلبة خلالها مع وزير القطاع، الطاهر حجار، بمشاركة مختلف القطاعين والشركاء الاجتماعيين، وسيقترح خلالها الاتحاد العام للطلّابي الحر نظام الدعم المالي

المباشر للطلّاب على أن يتم كراء الإقامات الجامعية للخواص، ويدورهم، يجرؤونها للطلّبة الراغبين، وذلك من أجل قطع دابر الفساد المتفشى. وقال عنصل، إن الوزارة مطالبة بإعادة النظر في تسيير 402 إقامة عبر الوطن، وتشريح الواقع المتردي لها، لأن الخدمات الجامعية تستنزف سنوياً أكثر من 50 في المائة من الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي، ونناجها في معظم الأحيان سلبية، وهو ما يطرح أسئلة كثيرة تحتاج إلى تغيير جذري لها على كل الأصعدة، من جهتها، تطالب منظمات طلابية أخرى بفتح ورشات على المستوى المحلي للمتطرق إلى كل المشاكل التي يعانيها الطلبة، ومراجعة القوانين التي تسيّر بموجبها الأحياء الجامعية، التي تعود إلى سنة 1998، على الرغم من أن القطاع مر بعدة إصلاحات في السنوات الأخيرة، كما أن الميراثية التي تخصص سنوياً للخدمات الجامعية تحتاج إلى إعادة النظر، حسب ممثلي الطلبة، حيث يُخصص سنوياً لتسييرها غلاف مالي ضخم يصل إلى 11 مليار دينار وهو المبلغ الذي لا يعكس مستوى الخدمات المقدمة، التي تصل إلى درجة الرداءة في عدد مهم من الإقامات الجامعية.

هذا هو الخلل في الجامعة!

طالب وزير الاتصال والثقافة الأسبق، عبد العزيز رحابي، بضرورة البحث في محتوى الكتاب المدرسي والابتعاد عن الخوض في القضايا السياسية والأيدولوجية المتعلقة بقطاع التربية، مشيراً إلى ضرورة الانتباه لما يتضمنه الكتاب الموجه للأطفال من حيث طبيعة المحتوى وهل هو في مستوى تطلعات المجتمع الجزائري وما يحتاج إليه التلميذ، كما أوضح في تدخله خلال الجامعة الصيفية لـ"جبهة التغيير" أن ميزانية الجامعة الجزائرية تعكس حقيقة الجامعة في بلادنا، حيث توجه نسبة 70 في المئة للخدمات الاجتماعية (نقلا وإيواء) و20 بالمئة فقط للبيداغوجيا، على عكس أي جامعة في العالم، حيث يحظى الجانب البيداغوجي بنسبة 80 بالمئة والباقي للخدمات الأخرى.



سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية
بالجزائر جوان بولاشيك لـ "البلاد"

أربعة آلاف شاب جزائري تكونوا في أمريكا

■ اتفاقيات تعاون مع وزارتي التربية
والتعليم العالي الجزائريتين



جوان بولاشيك رفقة صحفيي "البلاد"

السفيرة على سؤال "البلاد" بأنه ناجح وحقق تسب عالية، مشيرة إلى أن العمل على تطوير برنامج التعاون متواصل إلى غاية تحقيق أهدافه. وكانت السفيرة قد زارت مساء أمس الأول معرض برنامج التبادل الذي شارك فيه عديد من الشباب الجزائري ممن تلقوا تكويناً في الإعلام والقيادة والتسيير وكذا الاتصال بالولايات المتحدة، ورجعوا للجزائر وأنجزوا مشاريعهم بالجزائر، حيث يشمل نشاط الشبان 18 موضوعاً مختلفاً تتعلق أهمها بالقيادة والاتصال واللغة الإنجليزية وغيرها من المجالات، خاصة التي تدخل في إطار التنمية العلمية.

وقد أكدت السفيرة بولاشيك في تصريحات سابقة على العلاقات القوية بين الجزائر والولايات المتحدة، وأن "المدرسة الأمريكية هي مثال عظيم على التعاون الشئني ودليل التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاستثمار في الشباب والتعليم في الجزائر، مشيرة إلى أن بعث المدرسة هي طريقة رائعة لتعزيز العلاقات بين البلدين، حيث افتتح هذه المدرسة في أعقاب توقيع اتفاقية لإنشاء مدرسة دولية أمريكية في الجزائر من قبيل مساعد وزير الخارجية للشؤون الأجنبي بارتسون وسفير الجزائر بالولايات المتحدة العام الماضي، وتوجد كذلك المدرسة الفرنسية بالجزائر ضمن نفس النظام في التعاون عبر التبادل التربوي والثقافي.

الطيب سعد الله

كشفت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر جوان بولاشيك في تصريح خصت به "البلاد" أمس الأول، عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تجمعهما اتفاقيات تعاون مع وزارة التربية الوطنية الجزائرية وكذا وزارة التعليم العالي. وأشارت المتحدثة أمس الأول على هامش معرض تبادل البرامج بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن اللغة الإنجليزية تعد ضمن برامج التعاون وإلى جانب مواضيع أخرى. وأشارت المتحدثة إلى أن الولايات المتحدة تعمل على تطبيق برنامج تبادل ثقافي وتربوي مع الجزائر وهو يحقق نجاحات متواصلة وصفتها بالجيدة جداً، مشيرة إلى أن البرنامج الأمريكي يحقق إقبالا كبيرا من طرف الشباب الجزائري، حيث استفاد منه لغاية الآن حوالي أربعة آلاف شاب جزائري منذ إنطلاقته، معتبرا أن نجاحه يحقق فوائد معتبرة للمجتمعين ويعمل على تطوير قدرات الشباب الجزائري، حيث تأتي تصريحات السفيرة أيضا بعد تدشين أول مدرسة أمريكية بالجزائر من قبل مدير الدراسات القانونية والتعاون في وزارة التربية والتعليم، بوكري صديق بوغزة وسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، جوان بولاشيك، مما يدل على وجود الجزائر ضمن برنامج الولايات المتحدة الأمريكية في ما يخص الجانب التربوي وكذا الثقافي. وحول مدى نجاح البرنامج الثقافي والتربوي بالجزائر ردت

ستعنى بتدريس هندسة المياه والهندسة الكيماوية والهندسة البترولية

مدرسة عليا متعددة التقنيات بورقلة قريبا

سيتم إنشاء مدرسة عليا متعددة التقنيات بورقلة بدءا من سنة 2017، حيث شرع خلال السنة الجامعية الحالية 2015 - 2016 في وضع اللبنة الأولى لهذا الهيكل العلمي من خلال فتح عدة أقسام تحضيرية في تخصصي العلوم والتكنولوجيا وهو سيكون الأول من نوعه على مستوى جنوب الوطن بطاقة استيعاب في حدود 2.000 مقعد بيداغوجي. وستعنى المدرسة العليا المتعددة التقنيات عند دخولها حيز النشاط بتدريس عدة تخصصات جامعية من بينها هندسة المياه والهندسة الكيماوية والهندسة البترولية وهي كلها تخصصات من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من جهة، والاستجابة من جهة أخرى لمتطلبات سوق العمل بالمنطقة. وسيضاف هذا الصرح العلمي المرتقب إلى عدة مرافق بيداغوجية هامة كانت قد تحققت بجامعة قاصدي مرباح خلال السنوات القليلة الماضية ومنها

علي وجه الخصوص فتح كلية الطب ومعهد التكنولوجيا والمدرسة العليا للأساتذة. يذكر أن جامعة قاصدي مرباح التي أنشئت نواتها الأولى في سبتمبر 1987 شهدت منذ سنة 1997 تاريخ تحولها إلى مركز جامعي عدة تطورات هامة من أبرزها ترقيتها إلى جامعة في شهر يوليو 2001 ورفع عدد كلياتها من ثلاث (3) إلى ست (6) كليات في 2009 قبل أن تشهد إعادة هيكلة ثانية في 2013 حيث قفز عدد كلياتها إلى عشر (10) كليات. كما عرفت المؤسسة الجامعية تطورا ملموسا بخصوص عدد الطلبة الذي قفز من 139 طالبا في 1987 إلى 28 ألف طالبا جامعا حاليا يشرف على تأطيرهم نحو 1.200 أستاذ باحث. ويوجد من بين العدد الإجمالي للطلبة 12.894 دارسا يستفيدون من الإيواء على مستوى الاقامات الجامعية العشر التابعة لهذا الصرح العلمي.

عبدالله. ب

معسكر

تسجيل 4 800 طالب جديد بجامعة مصطفى اسطمبولي

■ بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بجامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر 4 800 طالب جديد موزعين على 7 كليات حسبما علم لدى رئيس الجامعة. وأوضح الدكتور عبد القادر خالدي أن الطلبة الجدد يرفعون عدد الطلبة الإجمالي بجامعة مصطفى اسطمبولي إلى 26 ألف طالب موزعين على كليات الأقطاب الثلاثة التي تضمها الجامعة وهي القطب القديم و قطب سيدي سعيد و القطب الجديد .

وقد ارتفعت طاقة استيعاب هياكل جامعة مصطفى اسطمبولي حسب نفس المسؤول من 3 640 طالب سنة 2000 إلى 26 200 طالب خلال السنة الجارية حيث تضم حاليا 56 قاعة للدروس و 384 قاعة للدروس والأعمال الموجهة و 76 مخبر و 25 قاعة للإعلام الآلي و الأنترنت و 7 مكاتب متخصصة إضافة إلى مكتبة مركزية بسعة 1000 مقعد و قاعة مركزية للمحاضرات بسعة 600 مقعد. كما تتوفر ولاية معسكر على 7 إقامات جامعية بطاقة 12 500 سرير منها 4 مخصصة للطالبات.

للإشارة تضم جامعة معسكر 7 كليات هي كلية العلوم الدقيقة و كلية العلوم والتكنولوجيا و كلية الآداب واللغات و كلية العلوم الطبيعية والحياة و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و كلية الحقوق والعلوم السياسية و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

تقاؤل الاتحاد بدخول جامعي ناجح وذلك بكسر الحواجز بين الإدارة والطلبة

تنظيم احتفالية استثنائية من طرف الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالبلدية

ستستقبل ولأول مرة ما يقارب 2000 طالبة، وحوالي 1000 طالب جديد، وسيوزعون مثنى مثنى على الغرفة الواحدة، خاصة أن إدارة الخدمات الجامعية حرصت على تسليم المشاريع المتأخرة على مستوى الأقطاب الجامعية، بهدف ضمان راحة وإقامة طيبة للطلبة، ستسمح لهم بتحصيل جيد.

وأوضح الاتحاد فيمَا يخص مجال التعامل مع الطلبة انه ستخصص لجان وخلايا مشكلة على مستوى كل جامعة مهمتها الأساسية هي متابعة الطالب والآخذ بيده والتسهيل له وتذليل العقبات التي يواجهها، حيث تقاؤل الاتحاد فيمَا يخص بالموسم الجامعي 2016-2017 انه ستكسر الكثير من الحواجز التي كانت بين الإدارة والتنظيم الطلابي حيث فهم جيدا ما معنى الشريك الاجتماعي وكان ذكي في التعامل مع المنظمات الطلابية التي هي بدوره لا تدخر أي جهد في تقديم يد العون وخدمة الصرح الجامعي والطلاب وسيكون هذا بفضل سياسة حكيم ورشيدة التي ينتهجها معالي وزير التعليم العالي.

محفوظ. شخمان

الاجتماعي، وأشاء المتحدث في السياق باعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقنية وأسلوب الإعلام الآلي في التسجيلات، وقال بأن اعتماد هذه التقنية زاد في تسهيل التسجيلات واختصر المسافة الزمنية على الطلبة والمشرفين، وقلص من حجم الأزدحام، وهو ما يراه نجاحا وأن الوزارة الوصية وفقت إلى حد كبير في هذه التسجيلات الأولى بتاريخ الجامعة الجزائرية، وأوضح جمال بن زكري خلال حديثه عن التسجيلات في جامعة اليليدة 2، وقال بأن الإدارة الوصية جندت العاملين، شاركهم بمثلو الطلبة في تنظيمهم التاريخي، واستحقوا بذلك التكريم والتشجيع، وبلغت الأرقام قال بأن جسوع الطلبة ثكنوا من التسجيل وفق رغباتهم، وأبدي غالبيتهم رضا هم بالاختيارات التي طلبوها، حيث وصلت نسبة المسجلين الـ 99 بالمائة، مثلوا ما يزيد عن 7500 آلاف طالب جديد، سملتحقون بتخصصات في العلوم السياسية والصحافة والحقوق، والعلوم الإنسانية والآداب واللغات والاقتصاد وعلوم التسيير.

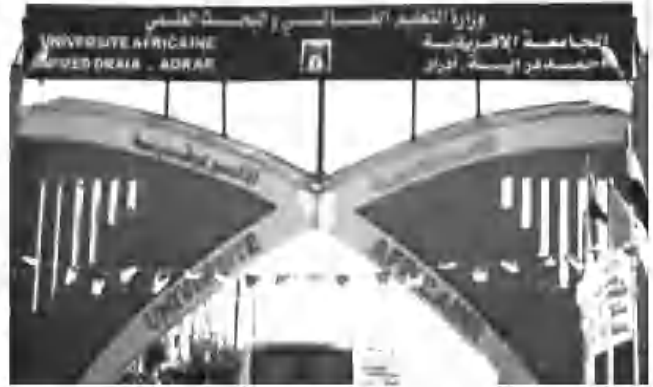
أما في الشق الاجتماعي، قال جمال بن زكري أن جامعة اليليدة في إقامتها

قام مؤخرا الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بتنظيم احتفالية استثنائية على هامش اختتام التسجيلات الجامعية بالنسبة للطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا لدورة جوان 2016، وذلك عرفانا بنجاح التسجيلات الختامية وتشجيعا للعاملين والمؤطرين الذين ساهموا في السير الحسن وتسهيل التسجيلات أمام الوافدين من الضيوف الجدد، وفي ذات السياق صرح المكلف بالأعلم الاتصال والعلاقات العامة لدى اتحاد الطلبة الجزائريين، جمال بن زكري لليوم، أن المناسبة الاحتفالية خصت تكريما للعمل ومسؤولين إداريين ومسؤولين أكاديميين وتمثيل طلابي وأعوان الحماية المدنية، عرفانا لما بذلوه من مجهود وضمان حسن سير عملية التسجيلات في سلامة وهدوء، وأن تنظيمه الطلابي شارك في العملية والتزم بالتعليمات القوقية لقيادة تنظيمهم، في مرافقة الطلبة الجدد والأخذ بأيديهم وتوجيههم، وشرح مضامين التخصصات لهم، وهو ما أظهر التجارب الحسن من قبل الطلبة الجدد ومرونة التسجيلات، وأضاف بأن الشوجيه والمرافقة شمل أيضا الشق

ستدخل حيز الاستغلال عشية الدخول الجامعي الجديد إنجاز عدة هياكل بيداغوجية بأدرار

وتم في ذات الإطار إستلام 44 سكنا وظيفيا موجهها لفائدة الأساتذة الجامعيين من أصل 150 وحدة مخصصة لهيئة التأطير العلمي. وتسجل ذات المؤسسة الجامعية عجزا قدره 2.000 مقعد بيداغوجي وهو الوضع الذي يشكل تحديا حقيقيا في الدخول الجامعي المقبل في ظل تزايد عدد الطلبة خاصة الطالبات اللواتي يشكلن نسبة 80 في المائة من مجموع الطلبة بالجامعة نظرا لتفضيل العديد من الأولياء توجيه بناتهم لمزاولة تعليمهن الجامعي بالولاية حسب ما أكد ذات المسؤولين. وفي هذا الشأن تبرز - وحسب ذات المصدر - أهمية تجسيد القطب الجامعي بطاقة 8.000 مقعد بيداغوجي الذي كانت قد استفادت منه ولاية أدرار منذ 2010 غير أن هذا المشروع لم ينطلق بعد بسبب عدم جدوى المناقصات الوطنية التي تم طرحها لإنجاز المشروع الذي خصصت له مساحة 10 هكتار بالجهة الشمالية لبلدية أدرار. و يجري التفكير بالتنسيق مع السلطات المحلية لمنح المشروع بالتراضي لإحدى وسائل الإنجاز التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة بهدف الشروع في تجسيد هذا القطب على مراحل يتم في كل واحدة منها إنجاز 2.000 مقعد بيداغوجي و تسليمه .

وسيسمح هذا المشروع العلمي الواعد بتحقيق تكفل مريح بالجانب البيداغوجي بالجامعة سيما في ظل تزايد عدد الطلبة من ستة أخرى .



تدعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بولاية أدرار بإنجاز واستلام عدة هياكل بيداغوجية ومرافق أخرى للخدمات الجامعية حسب مسؤولي الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية .

وجرى في هذا الصدد إستلام إقامة جامعية جديدة بطاقة 2.000 سرير التي ستدخل حيز الإستغلال عشية الدخول الجامعي الجديد إلى جانب تهيئة وتوسعة قاعة المحاضرات الكبرى بالجامعة وإنجاز 10 هياكل لمخابر البحث العلمي حسب ذات المصدر .

تفاؤل بدخول جامعي ناجح الاتحاد الوطني للطلبة ينظم احتفالية على هامش اختتام التسجيلات الجامعية



قام مؤخرا الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بتنظيم احتفالية استثنائية على هامش اختتام التسجيلات الجامعية بالنسبة للطلبة المنحصلين على شهادة البكالوريا لدورة جوان 2016، وذلك عرفانا بنجاح التسجيلات الختامية وتشجيعا للعاملين والموظفين الذين ساهموا في السير الحسن وتسهيل التسجيلات أمام الوافدين الجدد.

بالاختيارات التي طلبوها، حيث وصلت نسبة المسجلين الى 99 بالمائة، مثلوا ما يزيد عن 7500 آلاف طالب جديد، سيلتحقون بتخصصات في العلوم السياسية والصحافة والحقوق، والعلوم الانسانية والاداب واللغات والاقتصاد وعلوم التنسيير. أما في الشق الاجتماعي، قال جمال بن زكري أن جامعة البلديّة في إقامتها ستستقبل لأول مرة ما يقارب 2000 طالبة، وحوالي 1000 طالب جديد، وسيوزعون مثنى مثنى على الغرفة الواحدة، خاصة أن إدارة الخدمات الجامعية حرصت على تسليم المشاريع المتأخرة على مستوى الأقطاب الجامعية، بهدف ضمان راحة وإقامة طيبة للطلبة، ستسمح لهم بتحصيل جيد.

وأوضح الاتحاد فيما يخص مجال التعامل مع الطلبة انه ستخصص لجان وخلايا مشكّلة على مستوى كل جامعة مهمتها الأساسية هي متابعة الطالب والأخذ بيده والتسهيل له وتذليل العقبات التي يواجهها، حيث تفاؤل الاتحاد فيما يخص بالموسم الجامعي 2016-2017 انه ستكسر الكثير من الحواجز التي كانت بين الإدارة والتنظيم الطلابي حيث فهم جيدا ما معني الشريك الاجتماعي وكان ذكي في التعامل مع المنظمات الطلابية التي هي بدوره لا تدخر أي جهد في تقديم يد العون وخدمة الصرح الجامعي والطلاب وسيكون هذا بفضل سياسة حكيمه ورشيده التي ينتهجها معالي وزير التعليم العالي.

وفي ذات السياق صرح المكلف بالأعلم الاتصال والعلاقات العامة لدى اتحاد الطلبة الجزائريين، جمال بن زكري له «اليوم» أن المناسبة الاحتفالية خصت تكريما للعاملين ومسؤولين إداريين وموظفين أكاديميين وتمثيل طلابي وأعوان الحماية المدنية، عرفانا لما بذلوه من مجهود وضمان حسن سير عملية التسجيلات في سلامة وهدوء، وأن تنظيمه الطلابي شارك في العملية والتزم بالتعليمات الفوقية لقيادة تنظيمهم، في مرافقة الطلبة الجدد والأخذ بأيديهم وتوجيههم، وشرح مضامين التخصصات لهم، وهو ما أظهر التجاوب الحسن من قبل الطلبة الجدد ومرور التسجيلات، وأضاف بأن التوجيه والمرافقة شمل أيضا الشق الاجتماعي، وأشاد المتحدث في السياق باعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقنية وأسلوب الإعلام الآلي في التسجيلات، وقال بأن اعتماد هذه التقنية زاد في تسهيل التسجيلات واختصر المسافة الزمنية على الطلبة والمشرفين، وقلص من حجم الازدحام، وهو ما يراه نجاحا وأن الوزارة الوصية وفقت إلى حد كبير في هذه التسجيلات الأولى بتاريخ الجامعة الجزائرية، وأوضح جمال بن زكري خلال حديثه عن التسجيلات في جامعة البلديّة 2، وقال بأن الإدارة الوصية جندت العاملين، شاركهم ممثلو الطلبة في تنظيمهم التاريخي، واستحقوا بذلك التكريم والتشجيع، وبلغ الأرقام قال بأن جموع الطلبة تمكنوا من التسجيل وفق رغبتهم، وأبدي غابيتهم رضاهم

سباق التشريعات يبدأ باحتواء تنظيمات المجتمع المدني

جمعيات ونقابات في خدمة السياسة

شرعت الأحزاب السياسية في تجديد الجمعيات الموالية لها، في حين دخلت أخرى مرحلة صراع من أجل اقتسام تنظيمات طلابية وسوسية تتجاهلها الرغبة في دخول معترك الاستحقاقات الانتخابية، التي ستكون الجزائر على موعد معها ابتداء من سنة 2017.

تخلت عن المهام المطلوبة والتكفل بالطلبة المنظمات الطلابية لتحريك الحملات الانتخابية

ط. موسى



دور التنظيمات الطلابية تقتصر على من القاعات عوض الدفاع عن الجامعة

● منذ إنشاء الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (الينيا) إبان الثورة التحريرية، دخلت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال معترك السياسة، حيث كان للتنظيمات الطلابية دور أساسي في لعب دور سياسي موال أو معارض للسلطة، وبما أن فترة الستينات والسبعينيات كان يحظر فيها العمل النقابي والطلابي والجمعوي، إلا في إطار الحزب الواحد. نشط الينيا تحت غطاء الاتحاد الوطني للطلبة الجزائرية (الينجيا)، غير أن العمل الطلابي المعارض كان يشتغل في السر، فظهرت جمعيات الطلبة الموالية للتيار الماركسي (الباكس) والإسلامي، وانجر عنه حدثان بارزان في فترة الثمانينات وهما أحداث الجامعة 1980 و 1982 ومع الانفتاح السياسي وبرز عدد من الأحزاب بدأ السباق نحو احتواء التنظيمات الطلابية، بل ولعبت الأحزاب دورا في إثنائها، فجاء الاتحاد العام الطلابي الحر أوجال، المحسوب على حركة حسن، كما حاولت جهة الإنقاذ للحلقة التمتع في الجامعة من خلال تنظيمها الرابطة الإسلامية للطلبة الجزائريين. ومع ظهور الأرندي، سعى هو الآخر لجلب تنظيم طلابي آخر

أخرى من الطفر بتنظيم معين، قامت بإنشاء أمانات لتكفل بشايطير الطلبة، على غرار ما يقوم به كل من حزب جبهة القوى الاشتراكية (الأفاناس) وحزب العمال، ويظهر ذلك في حركات احتجاجية قادتها تلك الجماعات باسم أحزابها تعبيرا عن مواقف سياسية معينة، وتشكل مدرسة التكوين السياسي للأفاناس نموذجا عن الشايطير الحزبي للطلبة، بينما يجمع حزب العمال الشباب الاشتراكي نوريا يحشا عن تموقع له في الجامعة كذلك.

وتبنت معارضة الأفان التحالف من أجل التجديد الطلابي الحر، وفي خضم الانشقاقات الحزبية ظهرت انشقاقات تنظيمية وسط الطلبة شاعت في رحمتها حقوق الفتنة، التي يدعي كل تنظيم دفاعه عن مصالحها. وزيادات حتمى الصراع في الأسابيع القليلة الأخيرة، حيث يسعى كل حزب سياسي إلى تنظيم لقاءات مع الشباب والطلبة في حملة تعبئة، تحسبا لخوض حملة انتخابية مسيئة لتشريعات 2017 وأخرى لاحقة، وفيما لم تتمكن أحزاب

لصالحه، وهو المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي، سعيا لربح معسكرة الجامعة خلال الاستحقاقات الانتخابية، أو على الأقل ضمان تمثيل طلابي في رسائل الدعم وشعارات المساندة في التجمعات الكبرى. ومع انفجار الأحزاب الإسلامية من جهة وانقسام الأفان بين تصحيحية وموالة لسعداني، أصبح الصراع على أشده بين حسن وتاج والتفجير من أجل الطفر بالطلابي الحر، بينما يتجدد جناحا الأفان الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.

القيادي في حركة مجتمع السلم، ناصر حمدادوش، لـ "وقت الجزائر": "الأحزاب تسعى لاستدراج الطلبة تحضيراً للتشريعات"



ناصر حمدادوش

الشديد هناك كيل بمكيالين في التعامل مع هذه الجمعيات.

■ ألا تعتقدون أن هذا الانخراط في مختلف الأحزاب يؤثر فعلا على استقلاليتها؟

القانون يمنع انخراط هذه المنظمات وارتباطها التنظيمي بالأحزاب، ولكن في نفس الوقت لا يوجد ما يمنع الأفراد "دستوريا" من الانخراط فيها، فقانون التنافي يمنع ازدواجية بعض المناصب القيادية والتنفيذية فقط، وما وراء ذلك فإنه يحق لكل فرد أن ينتمي إلى أي منظمة، وأن ينخرط في أي حزب يقتنع بأهدافه ومبادئه وبرنامجه ومشروعه..

حاوره: الخضرداسة

أن بعض المنتمين إليها لديهم قناعات فكرية وميولات سياسية إلى بعض الأحزاب كغيرهم من أبناء التنظيمات الطلابية الأخرى، وهذا حق دستوري لأي طالب أن يكون له انتماء حزبي كضرد دون تحزيب المنظمة، وعمل المنظمات تحكمه لوائحها وقوانينها وبيئتها الجامعية، وإذا كان هناك من صراع، فهو تنافس على قيادتها من بين المنتمين إليها، ولا يوجد تدخل حزبي فيها، ومؤسسات الدولة تعرف تفاصيل ذلك،

■ هل لمنظمات المجتمع قواعد فضائية يمكن الاعتماد عليها أم هي مجرد ديكور؟

الأصل أنه لا دخل لهذه المنظمات "كهيئات" في الصراع الحزبي والتنافس الانتخابي، ولكن من حق المنتمين إليها كأفراد أن ينخرطوا في العمل السياسي، ومن حقهم الدستوري الترشح في أي انتخابات، مع عدم إقحام المنظمات في ذلك، ولذلك فالأحزاب السياسية والمترشحون في الانتخابات لا يحق لهم قانونا الاعتماد على هذه المنظمات الجماهيرية في ذلك، وهي مخالفات قانونية تعرض أصحابها للمساءلة، ولكن للأسف

■ تتصارع الأحزاب على مختلف التنظيمات قبيل التشريعات، كيف تقرأون ذلك؟

هناك واقع تاريخي كرس اصطفايا لبعض المنظمات في عائلات وتوجهات سياسية، وخاصة قبل قانون الجمعيات لسنة 2012، الذي يمنع الارتباط التنظيمي مع الأحزاب السياسية، وتعتبر هذه المؤسسات المجتمعية من ضمت روافدها وعناصر قوتها ومشاكل استقطابها، وهي ترمز إلى انتشارها واهتماماتها التخصصية، وهذا أمر واقع وليس صراعا من أجل الاستحقاقات الانتخابية..

■ الإسلاميون يتسابقون من أجل التنظيم الطلابي "UGEL"، كيف تنظرون لهذا الأمر وتحن على مقربة من التشريعات؟

بالنسبة للاتحاد العام الطلابي الحر "UGEL" فهو منظمة طلابية مستقلة، تستمد شرعيتها من الجماهير الطلابية وقوتها من إرادة المنتمين إليها، وهي غير مرتبطة تنظيميا بأي حزب سياسي، ولكن الواقع يثبت

سعيدة نحو فتح أربعة تخصصات جديدة في الشبه الطبي

باستثناء تخصص "قابلية للصحة العمومية" الذي تدوم فيه فترة التربص خمس سنوات وفقا للسيد رحوي. ويتم توجيه هؤلاء الطلبة بعد انقضاء فترة التكوين إلى مختلف المصالح الاستشفائية بالولاية لتدعيم قطاع الصحة بالشبه الطبيين بهدف "تقديم خدمات أحسن للمرضى" كما أشير إليه.

وقد تم تسجيل بداية من شهر أوت الجاري إلى حد اليوم على مستوى المعهد المذكور إيداع قرابة 800 ملف للطلبة الراغبين في المشاركة في مسابقة انتقاء الشبه الطبيين وفقا لنفس المصدر.

وتم تحديد موعد آخر أجل لإيداع ملفات الترشح بذات المعهد يوم 7 سبتمبر القادم للشروع في دراستها وترتيب المشاركين من حاملي شهادة البكالوريا لسنتي 2015 و2016 حسب المعدلات المحصل عليها في البكالوريا. للإشارة تم تسجيل خلال الموسم الفارط تخرج 66 شبه طبي في تخصصي "ممرض للصحة العمومية" و"مخبري للصحة العمومية".

أيمن . ب

● سيتم فتح بالمعهد الوطني للتكوين العالي والشبه الطبي بسعيدة أربعة تخصصات جديدة في الشبه الطبي لحاملي شهادة البكالوريا خلال الموسم التكويني 2016-2017 حسب المدير بالنيابة للمعهد.

وفي هذا الإطار، أوضح عبد القادر رحوي أنه تم توفير 110 منصب تكويني جديد في الشبه الطبي للطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا بذات المعهد في هذه التخصصات الجديدة التي تشمل "ممرضا للصحة العمومية" و"مشغل أجهزة تصوير طبي" و"مخبري للصحة العمومية" و"قابلية للصحة العمومية".

كما سيتم توجيه 27 طالبا آخر إلى خمسة تخصصات أخرى عبر كل من ولايات وهران ومستغانم ومعسكر وبيشار تشمل "مختصا في حفظ الصحة" و"مدلك للصحة العمومية" و"مختصا في حفظ التغذية" و"مساعد طبيي للصحة العمومية" و"مساعد اجتماع".

ويستفيد الطلبة من تكوين نظري وميداني لمدة ثلاث سنوات لجميع التخصصات

الحياة العربية

النعامة

منح نحو 100 منصب خلال السنة الجارية لشبه الطبي

استقبلت مديرية الصحة منذ انطلاق عملية إيداع الملفات أكثر من 340 ملف لمرشحين للمسابقة منهم 237 من شعبة العلوم التجريبية كما أضاف ذات المسؤول. وذكر في السياق ذاته أن فترة إيداع ملفات الترشيح لمسابقة التوظيف حددت بين 11 أوت الجاري وإلى غاية 7 سبتمبر المقبل.

ويعد هذا العدد من المناصب المفتوحة الممنوحة لولاية النعامة يرسم السنة الجارية أكبر حصة تستفيد منها الولاية منذ عدة سنوات مما سيكون لها أثرا «ملموسا» في مجال ترقية الخدمات الصحية يقول ذات المتحدث. وفي إطار التحضير لمسابقة التوظيف بهذه المناصب، فقد

التغذية ومسيري أجهزة التصوير الطبي والعلاج الكيميائي للصحة العمومية ومخبريين ومختصين في حفظ الصحة إلى جانب مساعدين صحيين ومساعدين اجتماعيين مثلما أوضح مسؤول مكتب التكوين بالمديرية بوخالفة عبد القادر.

استنفادت ولاية النعامة من 99 منصب جديد ضمن التأطير الشبه الطبي، مما سيساهم في تغطية بعض الخدمات الصحية التي تحتاج إليها المؤسسات الإستشفائية حسبما استفيد من مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. وتخص هذه المناصب المفتوحة: القابلات ومرضين ومختصي

معسكر

تسجيل 4800

طالب جديد بجامعة مصطفى اسطمبولي

بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بجامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر 4800 طالب جديد موزعين على 7 كليات حسبما علم لدى رئيس الجامعة. وأوضح الدكتور عبد القادر خالدي أن الطلبة الجدد يرفعون عدد الطلبة الإجمالي بجامعة مصطفى اسطمبولي إلى 26 ألف طالب موزعين على كليات الأقطاب الثلاثة التي تضمها الجامعة وهي القطب القديم و قطب سيدي سعيد و القطب الجديد. وقد ارتفعت طاقة استيعاب هياكل جامعة مصطفى اسطمبولي حسب نفس المسؤول من 640 3 طالب سنة 2000 إلى 26 200 طالب خلال السنة الجارية حيث تضم حاليا 56 قاعة للدروس و 384 قاعة للدروس و الأعمال الموجهة و 76 مخبر و 25 قاعة للإعلام الآلي و الانترنت و 7 مكاتب متخصصة إضافة إلى مكتبة مركزية بسعة 1000 مقعد وقاعة مركزية للمحاضرات بسعة 600 مقعد. كما تتوفر ولاية معسكر على 7 إقامات جامعية بطاقة 12 500 سرير منها 4 مخصصة للطالبات. للإشارة تضم جامعة معسكر 7 كليات هي كلية العلوم الدقيقة و كلية العلوم و التكنولوجيا و كلية الآداب و اللغات و كلية العلوم الطبيعية و الحياة و كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و كلية الحقوق و العلوم السياسية و كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير.

الجامعات الكندية تفتح أبوابها للجزائريين

ستفتح أكبر الجامعات الكندية أبوابها أمام الطلبة الجزائريين في الأيام القليلة القادمة، لعرض كل ما تقوم به من تكوين وتربصات، فضلا عن إمكانية توفير منح دراسية لفائدة الطلبة الذين يستوفون الشروط من إتقان للغات الأجنبية والتحكم في التخصص الذي يدرسونه. وجاءت مبادرة الجامعات الكندية بالنظر إلى التزام الطلبة الجزائريين ومستوى وعيهم الكبير ونتائجهم المرضية التي حققوها أثناء مزاولتهم دراستهم هناك.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الديوان الوطني للخدمات الجامعية
مديرية الخدمات الجامعية باتنة - فسدس

إعلان إشهاري للتوظيف

- تعلن مديرية الخدمات الجامعية باتنة - فسدس - عن فتح مسابقة لتوظيف على أساس الشهادات للانتحاق بالرتبة المهنية أمانة:

الرتبة	نمط التوظيف	شروط الإنحاق	التخصص المطلوب	عدد المناصب المالية الممنوحة	مكان التمهين (*)	شروط أخرى
تقني سام في الإعلام الآلي	على أساس الشهادة	الحائزين على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في الإعلام الآلي أو شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي للتسيير	/	01		

- يوضع ملف الترشيح لدى مديرية الخدمات الجامعية باتنة - فسدس -
بمضي أن يشتمل ملف الترشيح على الوثائق التالية:
- طلب خطي للمشاركة مع الخواص ورقم الهاتف.
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- (01) صورة شمسية.
- نسخة طبق الأصل للشهادة أو ما يماثلها
بطاقة معلومات تملأ من طرف المترشح تحفل بتن الموقع www.fonction-publique.dz
- نسخة من كشف النقاط لسنة الأخيرة من الدراسة أو التكوين.
- شهادات عمل تثبت الخبرة المهنية المكتسبة في تخصص له صلة مع منصب العمل المراد شمله. عند الاقتضاء.
- عند الاقتضاء نسخة من شهادة تثبت صحة العضوية في صفوف جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني أو من شهد.
- ظرف بريدي عليه الطابع يحمل عنوان المترشح.
- يجب على المترشحين بعد التوظيف إتمام ملفاتهم بالوثائق التالية:
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية (وثيقة رقم 03) سارية الصلاحية.
- نسخة طبق الأصل من شهادة إثبات الوضعية إزاء الخدمة الوطنية.
- شهادة الميلاد.
- شهادة عائلية عند الاقتضاء.
- شهادة الجنسية الجزائرية.
- أربع (04) صور شمسية.
- شهادة طبية (عامة وأمراض صدرية).
تحدد معايير الإنتقاء في المسابقة على أساس الشهادة كما يلي:
1- ملائمة صفة الاختصاص لتكوين المترشح مع متطلبات الرتبة المراد الإنحاق بها.
2- التكوين المكمل للشهادة في نفس التخصص الأشغال أو الدراسات المنجزة من طرف المترشح في تخصصه. بالنسبة لمسائل الإنحاق بالرتبة المصنفة في الصنف 11 فما فوق
- 4- الحيرة المهنية المكتسبة من طرف المترشح في نفس المنصب معادل.
5- تاريخ الحصول على الشهادة.
6- المقابلة مع لجنة الإنتقاء.
- يمكن للمترشحين عبر المنوولين للمشاركة في المسابقة على أساس الشهادة تقديم طقم لدى السلطة التي لها صلاحية التمهين التي يجب عليها البت في هذا الطقم والرد على المسبوق قبل خمسة (05) أيام عمل على الأقل من تاريخ إجراء المقابلة.
- تجري المقابلة في المسابقة على أساس الشهادة على مستوى مديرية الخدمات الجامعية باتنة فسدس.
- يحدد تاريخ احتتام التسجيلات - 15 يوم عمل إبتداء من تاريخ أول إشهار في الصحافة المكتوبة.
- ملاحظة:**
لا تؤمد بمن الاعتبار الملفات الناقصة أو تلك الواردة خارج أجل التسجيلات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الدويان الوطني للخدمات الجامعية

مديرية الخدمات الجامعية - ميلة

الرقم الجاني: 000943301009149

إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح

مع اشتراط قدرات دنيا لصفقات الطلبات رقم 01 ام خ ج ميلة /2016/

المتعلقة بالتزويج بالمواد الغذائية لفائدة مديرية الخدمات الجامعية - ميلة -

للسنة المالية * 2017

تمن مديرية الخدمات الجامعية ميلة عن طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لصفقات الطلبات رقم 01 ام خ ج ميلة /2016/ الطالبات المتعلقة بالتزويج بالمواد الغذائية لفائدة مديرية الخدمات الجامعية - ميلة - للسنة المالية * 2017 حسب الحاصص التالية:

الحصة رقم 01: اللحوم الحمراء الطازجة	الحصة رقم 05: المواد الغذائية العامة
الحصة رقم 02: الدجاج الفراغ الطازج	الحصة رقم 06: الحليب و مشتقاته
الحصة رقم 03: البيض	الحصة رقم 07: الكانسر و الباتي
الحصة رقم 04: الخضور والفواكه الطازجة	الحصة رقم 08: الخبز العادي و المحسن و الحلويات المتوعة

يمكن للمصممين الراغبين في المشاركة في هذه المناقصة المسجلين في السجل التجاري و لم الهمة المطلوبة في كل حصة و لهجم الإمكانات اللازمة لتنفيذ تهيئاتهم وفقا لمقر الشروط التفرغ إلى قسم اللابة و الصناعات المصنوعة مكتب الصفقات المصنوعة بمديرية الخدمات الجامعية ميلة الكائن مقرها بالإقاعة الجامعية 1000 سرد ميلة، قصد سحب دفتر الشروط ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان في الـ: BOMOP أو في الصحف الوطنية مقابل تسديد مبلغ قدره: 5000.000

يجب عدم دفع الترخيم و العرض التفتي و العرض المالي في المظرفة منضمة و متقنة بإحكام تبين كل منها نسبة التؤسسة و مرجع طلب العروض و تضمن عبارة دفع الترخيم عوض عتق عتق ماضي حسب الملة و مرفقة بالوثائق المطلوبة و المحددة في المدة 02 و المدة 09 من تفصيلات الطروضين إلى السيد مدير الخدمات الجامعية ميلة.

أ - دفع الترخيم: (تضمن الوثائق المطلوبة في المدة 09 من تفصيلات الطروضين)

ب - العرض التفتي: (تضمن الوثائق المطلوبة في المدة 09 من تفصيلات الطروضين)

ج - العرض المالي: (تضمن الوثائق المطلوبة في المدة 09 من تفصيلات الطروضين)

و توضع هذه الاظرفة في طرف متقل بإحكام و متقل بمحول الهوية و يحمل العبارة التالية:

لا يتصح إلا من طرف لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض

طلب عروض وطني مفتوح

مع اشتراط قدرات دنيا لصفقات الطلبات رقم 01 ام خ ج ميلة /2016/

المتعلقة بالتزويج بالمواد الغذائية لفائدة مديرية الخدمات الجامعية ميلة

للسنة المالية 2017

الحصة رقم: _____

* مدة تحضير العروض مقفلة ب: خمسة عشر (15) يوما ابتداء من أول ظهور للإعلان عن المناقصة في الـ: BOMOP أو في الصحف الوطنية.

مدة صلاحية العروض مقفلة ب: ثلاثة (03) أشهر مصاف إليها مدة تحضير العروض يسري مفعولها ابتداء من اليوم المحدد لإيداع العروض. إيداع العروض يكون بمر مديرية الخدمات الجامعية ميلة الكائن مقرها بالإقاعة الجامعية 1000 سرد (مصنعة الصفقات المصنوعة) في آخر يوم من إتمام مدة تحضير العروض من الساعة الثامنة صباحا (08 سا) إلى الساعة منتصف الليل (12سا) و إذا تزامن هذا اليوم مع يوم عطية الأسبوع أو يوم راحة قومية طن مدة تحضير العروض تمتد إلى غاية يوم العمل الموالي.

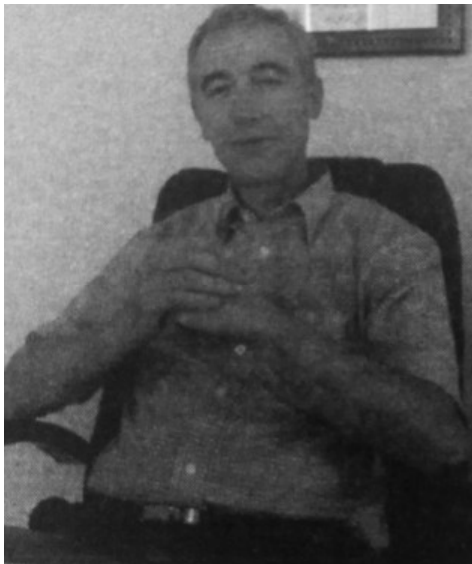
فتح العروض يكون على الساعة الواحدة زوايا (13 سا) من آخر يوم من مدة تحضير العروض، و الطروضين مدعومين بتقنيا حضور الخلية العلمية لفتح العروض بمر مديرية الخدمات الجامعية ميلة

بقي الطروضين ملتزمون بمروضهم مدة تحضير العروض و المقفلة ب: خمسة عشر (15) يوما مصاف إليها مدة ثلاثة (03) أشهر ابتداء من تاريخ إيداع العروض.

سحب دفتر الشروط من قسم اللابة و الصناعات المصنوعة مكتب الصفقات المصنوعة بمر مديرية الخدمات الجامعية ميلة - بالإقاعة الجامعية 1000 سرد ابتداء من أول يوم للإعلان عن المناقصة إلى غاية آخر يوم على الساعة 12.00.

AHMED TESSA. *Recteur*

«Nous œuvrons à assurer la stabilité»



Propos recueillis
par Tassadit Ch.

La rentrée s'annonce difficile. Comment comptez-vous gérer la situation ?

Nous ne sommes pas dans une crise aiguë, mais la pression sur les places pédagogiques est énorme dans notre université. Les moyens disponibles doivent d'ailleurs être gérés de manière rationnelle. Nous espérons que les 4 300 places de Tamda soient livrées à temps, cela devra nous soulager. En ce qui concerne l'encadrement, nous ne sommes pas loin de la norme et je vous assure que les conditions s'améliorent d'une année à l'autre.

Quelle sera votre démarche pour gérer les conflits qui secouent votre université ?

La situation est très difficile, j'en suis conscient, mais elle n'est pas pour autant compliquée. Je reste d'ailleurs optimiste. Le dialogue avec les partenaires sociaux,

comme la section du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES), celle du Syndicat national autonome des personnels de l'administration publique (Snapap) et des organisations des étudiants est notre politique. Je privilégie l'aspect relationnel basé sur le respect mutuel en étant toujours au service d'une institution de la République. Une manière d'assurer la stabilité, car il ne peut y avoir de bons résultats pédagogiques dans le désordre.

Comment se traduit le dialogue entre l'administration et les partenaires sociaux ?

Nous nous sommes déjà réunis avec ces différents syndicats au moins deux fois depuis mon installation. J'ai eu connaissance de leurs revendications, notamment celles des étudiants que je trouve légitimes. Nous avons pris ensemble des engagements qui sont transcrits dans les procès-verbaux. D'autre part, nous prévoyons aussi la signature prochaine d'une charte d'éthique et de règlement intérieur. La commission chargée de son élaboration sera installée incessamment et va être composée de représentants des syndicats et des enseignants. Chaque partie doit assumer sa responsabilité. Il est du ressort de tous ces acteurs d'apporter la stabilité pour assurer une bonne formation à nos étudiants. Le recours à la manifestation ne doit se faire que lorsque cela est nécessaire. Ce dialogue élargi sera par la suite couronné par un séminaire à travers lequel nous comptons soumettre la charte à l'approbation de la communauté universitaire.

T. C.

SAMY HASSANI OULD OUALI. *Coordinateur du CNES*

«En finir avec la logique du bras de fer»

Propos recueillis
par Tassadit Ch.

Un recteur s'en va, un autre arrive. Qu'en attend Cnesto?

Il y a un nouveau recteur. Son prédécesseur est resté en poste moins de quatre mois seulement, sans qu'on n'ait eu droit à des explications, ni de la tutelle ni du concerné. Nous voyons cela comme un mépris à l'égard de la communauté universitaire. La valse à laquelle nous avons assisté met en évidence la localisation extra-muros des centres de décision. Des responsables qui ont servi sous la direction des quatre derniers recteurs demeurent inamovibles malgré qu'ils soient publiquement contestés. Plusieurs changements de recteurs n'ont pas réussi à assurer un fonctionnement serein parce qu'ils n'ont pas effectué les changements idoines. L'actuel recteur ne peut en être inconscient. Il a un choix à faire : procéder au remplacement immédiat de toute la direction qui a planifié et réussi le chaos en l'inscrivant dans une démarche globale transparente et participative de toutes les composantes, ou au contraire, jouer le funambule et le moment venu il sera le fusible.

Le Cnesto a déjà eu recours aux mouvements de grève, doit-on s'attendre à des actions similaires ?

Le recours à la grève n'a pas été systématique, mais seulement après une démarche graduelle commençant par l'information et l'interpellation directes des responsables locaux ou centraux, y compris le ministre du secteur. Cela dit, nous aurons du pain sur la planche. La dernière batterie de textes pondue par la tutelle de façon unilatérale durant ces vacances nous laisse perplexes. En plus des problèmes locaux, les promesses non tenues par la wilaya et les déclarations ambivalentes de l'actuel recteur.

Je cite comme exemple son annonce de la création d'un institut de langue et culture amazighes à Tamda au moment où il projette de maintenir sur place à Hasnaoua l'actuel département amazigh. Nous tenons à ce que ce dernier demeure au chef-lieu, mais demandons à ce qu'il soit érigé en institut. C'est l'aboutissement d'un



combat de plusieurs générations.

Il est prévu la mise en place d'une charte d'éthique, le Cnesto adhère-t-il à cette idée ?

Le projet de charte est l'un des points contenus dans le protocole d'accord conclu entre le Cnesto et la direction de l'université depuis un an et demi. Il est souhaité et revendiqué par toute la communauté universitaire à travers la Coordination de la communauté universitaire de Tizi Ouzou. L'actuel recteur comme son prédécesseur y est favorable. Enfin ! Nous avons décidé d'un commun accord de la démarche à suivre. Le but étant de définir des règles du vivre ensemble en associant toutes les composantes.

Les instruments qui seront mis en place seront actualisés via un mécanisme qu'il faudrait définir pour les adapter aux réalités du terrain.

Le Cnesto croit en les vertus d'un véritable dialogue responsable et veut en finir avec la logique de bras de fer qui ne doit pas exister à l'université. La mise en place de cette charte est un premier pas pour définir les devoirs et les obligations de chacun à commencer par l'administration qui doit donner l'exemple et qui est souvent responsable des conflits qui surviennent et qui durent. **T. C.**

RENTRÉE UNIVERSITAIRE À SKIKDA 7187 nouveaux inscrits et de nouvelles approches

- Selon le rectorat, l'université est animée d'une volonté d'ouverture sur son environnement immédiat.



Dans des déclarations faites lors d'un point de presse, le recteur de l'université du 20 Août 1955 de Skikda a exprimé son satisfecit quant aux conditions ayant ponctué les inscriptions des nouveaux bacheliers. *«Les moyens matériels et humains réquisitionnés à cet effet ont permis, à titre d'exemple, d'inscrire 2700 étudiants sur un ensemble de 7187, et ce, lors de la seule première journée»*

Un fait qu'il nous avait été donné de constater sur place en relevant une parfaite organisation dans l'accueil, l'orientation et l'inscription des nouveaux bacheliers. En plus des moyens matériels, c'était surtout la disponibilité des corps professoral et administratif qui s'étaient montrés tout ouïe pour expliquer et orienter les nouveaux étudiants qui restent souvent assez réticents dans le choix de leur filière.

Lors du même point de presse, le recteur est revenu sur la volonté de l'université de Skikda de s'ouvrir sur son

environnement immédiat. *«Nous œuvrons à poursuivre nos efforts en vue de lancer le centre de contrôle industriel et d'analyse pétrochimique qui aura pour vocation à satisfaire les besoins du pôle hydrocarbures de Skikda en matière d'analyse des produits pétrochimiques»*, a déclaré le recteur avant d'informer les présents d'une autre approche visant à *«répondre aux besoins des administrations en matière de formation, et ce, en créant un centre qui aura à assurer cette démarche, laquelle a été motivée par les demandes pressantes des entreprises et d'autres entités sociales qui ne cessent de nous solliciter en vue de parfaire ou de recycler le niveau de leurs employés»*.

Selon lui, cette activité aura à bénéficier aux deux, *«à nos partenaires d'abord et aussi à notre université qui disposera de nouvelles entrées financières, qui seront reversées dans nos activités de recherche»*.

O. Khider

RENTRÉE UNIVERSITAIRE À TIZI OUZOU

Déficit en places

SAÏDA

L'Institut paramédical prépare la rentrée

L'Institut national de formation supérieure paramédicale de Saïda est ouvert du 11 août jusqu'au 7 septembre pour recevoir les dossiers

des bacheliers 2015/2016, options «sciences, sciences expérimentales, mathématiques, lettres, gestion», pour retenir, sur étude du dossier, 137

candidats pour les postes à pourvoir.

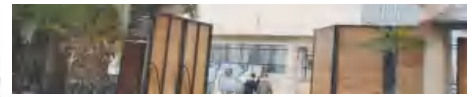
Les 137 postes se répartissent comme suit : 40 postes pour les infirmiers de santé publique, 25 pour la

formation de manipulateurs radio, 15 pour les laborantins de santé publique sans oublier le volet de la formation qui concerne notamment 30 sages-femmes. **Sid Ahmed**

est estimé à près de onze mille. Afin de faire face au déficit et assurer une rentrée dans de bonnes conditions, on compte sur la sortie prévue de près de 7000 diplômés. La réception au campus de Tamda de 4 300 places pédagogiques est aussi attendue, même si le chantier est loin d'être achevé à quelques jours de la rentrée, prévue le 4 septembre. Pour les besoins en encadrement, des enseignants vacataires auront la charge de combler un vide de plus de 1000 postes, ajoute M. Tessa. «L'université a tout

Tessa est optimiste. Il explique : «Cette question de délocalisation n'est plus posée puisque nous avons convenu son maintien au campus de Hasnaoua après débat avec la doyenne de la faculté des lettres et langues. Une quelconque délocalisation nécessite un dialogue et des discussions avec toutes les parties concernées.»

Le projet de création d'un institut de langue et culture amazighes est toutefois maintenu à Tamda qui en accueil-



lera aussi d'autres, à l'image de l'Institut d'architecture et de géoscience et de celui des sciences appliquées et technologie, souligne le recteur. **Tessadit Chibani**

Le système classique face au LMD

L'UMMTO, ce n'est pas uniquement des grèves et des contestations. Elle arrive tant bien que mal à s'insérer dans les premières places du classement des universités algériennes bien que ses élites travaillent dans des conditions lamentables, souvent dans l'adversité. Dans cette université, le système LMD tend à se généraliser, quoi que le classique fasse encore de la résistance. Ainsi, en 2015/2016, il y a eu 433 inscrits

en magister et 1569 en doctorat sciences. Pour le doctorat 3ème cycle LMD, on note qu'il y a 477 inscrits en 2015/2016.

Dans la majorité des facultés, les étudiants sont arrivés au niveau de Master 2 et s'interrogent sur les modalités d'organisation de la formation de 3^e cycle (LMD). Au vice-rectorat chargé de la post-graduation, on donne les grandes lignes : «Les postes ouverts doivent répondre aux

besoins pédagogiques, scientifiques et socio-économiques du pays. L'habilitation à organiser des formations de 3^e cycle est soumise à des conditions, comme l'existence de capacités effectives d'encadrement en fixant le nombre maximum de thèses à encadrer par enseignant. Quant à l'accès à la formation de 3^e cycle, il est ouvert par voie de concours pour les titulaires d'un master ou d'un titre reconnu équivalent et sur titre

pour les titulaires d'un magister ou d'un titre reconnu équivalent». Les candidatures sont validées sur la base d'études des dossiers et des résultats obtenus en licence et en master. On précise en outre : «La liste des candidats concernés par les épreuves est fixée sur la base du classement parmi les 10% premiers de la promotion en master de chaque établissement. Dans le cas où le nombre requis n'est pas atteint, l'étude des dossiers

est élargie aux candidats parmi les 25% suivants.» Des contraintes sont imposées aux candidats quant aux soutenances.

La réglementation stipule : «Le doctorant n'ayant pas finalisé et n'ayant pas obtenu de dérogation ou n'ayant pas formulé de demande au terme de sa 3^e année est systématiquement exclu». Les candidats sont informés des sanctions qu'ils encourent en cas de plagiat. **S. G.**

SAÏDA

L'Institut paramédical prépare la rentrée

L'Institut national de formation supérieure paramédicale de Saïda est ouvert du 11 août jusqu'au 7 septembre pour recevoir les dossiers des bacheliers 2015/2016, options «*sciences, sciences expérimentales, mathématiques, lettres, gestion*», pour retenir, sur étude du dossier, 137 candidats pour les postes à pourvoir. Les 137 postes se répartissent comme suit : 40 postes pour les infirmiers de santé publique, 25 pour la formation de manipulateurs radio, 15 pour les laborantins de santé publique sans oublier le volet de la formation qui concerne notamment 30 sages-femmes. *Sid Ahmed*

Direction des œuvres universitaires de Belgaïd Le transport des étudiants renforcé par plus de 80 nouveaux bus

J. Boukraa

Un appel a été lancé par la Direction des œuvres sociales de Belgaïd en direction des opérateurs pour le renforcement du transport universitaire par 86 bus. Ces bus qui seront mis en service la prochaine rentrée, auront pour mission de transporter les étudiants de leur lieu de résidence vers leurs campus. L'initiative intervient pour pallier au manque de transport, qui était à l'origine de plusieurs actions de protestation les années précédentes. Suite à ces multiples revendications, la Direction des œuvres universitaires a pris la décision de renforcer ses lignes. A l'issue de cet avis d'appel d'offres, il est prévu l'acquisition de 86 «autobus», dont la capacité minimale exigée est de 70 passagers, d'un âge inférieur ou égal à dix (10) ans. Pour le volet urbain, la Direction des œuvres sociales de Belgaïd a demandé 29 bus. Le transport suburbain sera renforcé par 13 bus pour les commune d'Arzew-Bethioua-Chehaïria-Aïn El Bia, Gdyl-Hassi Mef-soukh-El Mohgoun, 10 autres bus pour Misserghine-Dar El Beïda, Les Castors, USTO, Sidi El Bachir, Valero, Haï Essabah, 12 bus pour Haï En-Nedjma, Saint Remy, Sidi Chammi, Bouamama, El Hassi, Aïn El Beïda, Les Amandiers, Boutlélis,

Bouyakour, 12 bus pour Sidi Benyebka, Boufatis, Benfréha, Ben Okba, Hassi Ameer, Hassi Bounif, Sidi Maarouf, Oued Tlélat, El Braya, El Karma, Tafraoui et la cité Amel. Pour Sidi El Houari et les communes de la corniche ouest, 10 autres bus vont renforcer le transport des étudiants. Le manque de moyens de transport a poussé des dizaines d'étudiants à quitter les bancs de l'université, dont une majorité de jeunes filles.

Suite à ces multiples revendications, la Direction des œuvres sociales a aussi pris la décision de renforcer ses lignes. A l'issue de cette opération, près de 80 bus vont renforcer le transport universitaire. Le cahier des charges relatif à cette opération qui va toucher le transport urbain et suburbain a été finalisé. Chaque jour, les étudiants et les employés de l'université font face à des difficultés énormes pour trouver un moyen de transport et rejoindre leurs domiciles ou cités. Ils sont des milliers d'étudiants qui éprouvent toutes les peines du monde pour rejoindre leurs universités. Avec l'augmentation du nombre d'étudiants, il est devenu véritablement quasi impossible de couvrir l'importance de l'afflux d'étudiants qui effectuent, plusieurs fois par jour, le va-et-vient à partir ou vers les différentes cités et communes.

Des renforts en paramédicaux

Pas moins de 99 postes de formation paramédicale ont été prévus, au titre de l'année 2016, dans la wilaya de Nâama, a-t-on appris auprès de la direction locale de la santé, de la population et de la réforme hospitalière (DSPRH). Ces postes concernent la formation des sages-femmes, des infirmiers de la santé publique, des agents de nutrition, des manipulateurs d'équipements d'imagerie médicale, la chimio-thérapie, des agents de laboratoire de santé publique, des assistants médicaux et sociaux, a précisé le responsable du bureau de la formation à la direction de la santé

Abdelkader Boukhelfa. Constituant la plus grande tranche de places accordée depuis des années à la wilaya de Nâama, ces postes auront un impact «palpable» en matière de promotion de la prise en charge et des prestations médicales, a estimé ce responsable. Plus de 340 dossiers de candidatures au concours, dont 237 dossiers titulaires du baccalauréat (session 2016) en sciences expérimentales, ont été déposés au niveau de la DSPRH depuis le lancement de l'opération de dépôt de dossiers fixée entre les 11 août courant et 7 septembre prochain, selon la même source.

MASCARA

4.800 nouveaux étudiants à l'université Mustapha Stambouli

L'université de «Mustapha Stambouli» de Mascara accueillera 4.800 nouveaux étudiants répartis à travers 7 facultés, a-t-on appris, samedi, du recteur de cet établissement de l'enseignement supérieur, le Dr Abdelkader Khaldi. Avec cet effectif, le nombre des étudiants à l'université a atteint les 26.000 étudiants répartis dans trois pôles que compte l'université, à savoir l'ancien pôle avec ses deux facultés, le pôle de Sidi Said (3 facultés) et le nouveau avec deux fa-

cultés. L'ancien pôle abritant les spécialités des sciences et technologies compte 7.600 étudiants alors que celui Sidi Said compte les facultés d'économie, sciences commerciales, de droit, des sciences politiques et des sciences et biologie (9.000 étudiants) et enfin le nouveau pôle (8.000 étudiants) est destiné aux facultés des sciences sociales et humaines. La capacité d'accueil des structures de l'université Mustapha Stambouli est passée de 3.640 étudiants en 2000 pour

atteindre cette année, selon le même responsable, les 26.200 étudiants. Le campus de Mascara compte actuellement 56 salles de cours, 384 classes de cours et TD, 76 laboratoires, 25 salles d'informatique et d'internet, 7 bibliothèques spécialisées, outre une bibliothèque centrale de 1.000 places et un auditorium de 600 sièges. La wilaya de Mascara dispose de sept résidences universitaires offrant un total de 12.500 lits dont quatre cités pour filles.



PHOTO : HORIZONS

ANSEJ DE TIZI OUZOU **Création de 367 micro-entreprises au cours des 7 premiers mois de 2016**

Trois cent soixante-sept projets de création de micro-entreprises ont vu le jour à Tizi Ouzou, dont 60 ont été le fait de femmes, soit plus de 16%, au cours des sept premiers mois de l'année en cours. C'est ce qu'a annoncé, lors d'un point de presse, Hocine Lamouri, directeur de l'agence Ansej de Tizi Ouzou.

Ces projets ont généré 974 emplois permanents pour un investissement de l'ordre de 1,47 milliard DA dont 998 millions DA proviennent des financements bancaires, 43 millions DA en apports personnels des porteurs de projets. 103 porteurs de projets sont des universitaires, soit 28%, et 231 issus de la formation professionnelle (63%) ayant déjà une qualification à leur actif. Les créneaux investis sont essentiellement les services (141), le BTPH (64), la petite industrie (64), l'agriculture (47) et l'artisanat (17). Ainsi, depuis la création de l'Ansej à Tizi Ouzou en 1997, il a été créé 19.524 projets ayant généré 50.529 emplois permanents pour un montant global de 57 milliards DA. Le conférencier a également indiqué que pour cette année, 18 projets ont bénéficié d'une extension de leur activité avec la création de 72 autres emplois directs, alors que les 31 cabinets groupés ont bénéficié de 227 véhicules-atelier. Lamouri a aussi indiqué que 750 promoteurs ont bénéficié cette année de formation aux techniques de gestion d'une entreprise encadrée par des formateurs agréés par le Bureau international du travail. Par ailleurs et en matière de recouvrement, le conférencier a indiqué que durant les 7 premiers mois de cette année, 141,2 millions DA ont été remboursés sur les 224 exigibles, soit un taux appréciable de 63% alors que pour l'année 2015, ce sont 247 millions DA qui ont été recouverts, soit 66%.

Il a également signalé, à ce propos, que «401 dossiers ont été indemnisés par le fonds de garantie bancaire et que 38 dossiers en contentieux sont entre les mains de la justice. 173 autres le sont pour refus de rembourser le PNR (prêt non rémunéré) pour un montant global de 63 millions DA». Il a tenu à préciser que son institution, avant d'aller en justice, a toujours privilégié le dialogue et la concertation avec les emprunteurs. «La justice est notre dernier recours». Enfin, Lamouri a ajouté qu'une trentaine d'activités ont été gelées dont deux à trois de manière temporaire en attendant de remettre de l'ordre dans la filière notamment celle de l'élevage et de la collecte du lait. Pour conclure, il a annoncé que son agence a ouvert une antenne à Azazga pour prendre en charge les dossiers des porteurs de projet pour les diaras de Azazga, Azeffouj et Bouzeguène en attendant d'ouvrir une autre en 2017 à Tigzirt. Comme il a fait état de l'ouverture, dès la rentrée universitaire, de concert avec le nouveau recteur, au sein même de l'Université de Tizi Ouzou, d'une maison de l'entrepreneuriat «à l'effet de permettre aux étudiants en fin de cycle de s'impregner des conditions de création d'une microentreprise».

■ Rachid Hammouène

Un remède pour la tension... budgétaire



Dr ANDRÉ RAIMANE MERTOUZ

Une réunion gouvernement-walis est programmée prochainement courant septembre 2016 : sera-t-elle une sixième réunionnisme comme les précédentes sans actions concrètes où le suivi a fait cruellement défaut, ou débouchera-t-elle enfin sur des actions opérationnelles ? Or, en dépit des instructions du président de la République et du Premier ministre, allant dans le sens d'une rationalisation des dépenses, la gestion tant des ministères que des collectivités locales demeure empreinte d'une forte tendance à la dépense sans analyser les impacts. L'objectif est une réorganisation institutionnelle devant être sous-tendue par la stratégie élaborée par la Présidence du suivi de la stratégie par le gouvernement-walis et de l'exécution par les opérateurs économiques au sein de Chambres de commerce régionales associant l'ensemble des acteurs.

La pression démographique souvent oubliée sera le principal défi des années à venir avec l'accroissement des besoins sociaux posant la problématique des liens entre développement et sécurité. La crise liée à la chute du prix des hydrocarbures et les conséquences sur le budget de l'Etat, impliquent la révision des politiques menées, car l'ère des transferts des budgets de l'Etat pour pallier les déficits de gestion est révolue. Ces actions synchronisées doivent avoir pour objectif de rapprocher l'Etat du citoyen pour satisfaire la demande sociale en croissance avec la pression démographique. Cela signifie qu'il existe une solution locale aux problèmes locaux et que celle-ci est nécessairement meilleure qu'une solution nationale généralisée.

Réforme des finances locales

Outre la refonte du statut de l'administration tant centrale que locale, il va sans dire que les prérogatives nouvelles qui en découlent pour l'autorité locale ne pourront s'exercer que si elles sont accompagnées par une réforme des finances locales, devant imaginer un système de péréquation entre les APC riches et les APC les plus pauvres. Dans le même temps, l'Etat doit sauvegarder ses missions fondamentales de garant de tout ce qui constitue les intérêts de la communauté nationale (cohésion et justice sociale, sauvegarde du patrimoine public, égalité des chances pour l'épanouissement de tous les citoyens...). En effet, l'autonomie de la gestion locale ne peut s'exercer que dans le respect des politiques et stratégies que met en œuvre l'Etat, tant pour régler et orienter le développement économique et social du pays, que pour aider et organiser le développement équitable et la bonne gestion de toutes les composantes de l'espace national. Tirons les leçons de toutes ces tensions sociales qui se manifestent à travers la majorité des wilayas (voir les derniers rapports-2016- alarmants de la Gendarmerie nationale et de la Dggn). Il existe un lien dialectique entre sécurité et développement, entendu développement multidimensionnel, à ne pas le circonscrire uniquement à l'économique, vision bureaucratique



L'objectif est une véritable décentralisation et non-déconcentration, qui favorisera une société plus participative et citoyenne

matérielle du passé ce qui serait une grave erreur politique.

2.- La réorganisation centrale et territoriale que je propose aux autorités du pays

Je ne fais que renouveler mes propositions formulées déjà en 2004.

2.1.- L'Algérie ayant, selon la Constitution pour un régime semi-présidentiel, je préconise la création de grands départements au niveau de la présidence de la République chargés d'élaborer la stratégie socio-économique en symbiose avec l'organisation gouvernementale.

2.2.- De grands ministères avec des secrétariats d'Etat techniques chargés du suivi de la stratégie, le Parlement et le Sénat étant chargés de lois appropriées et du contrôle démocratique.

2.3.- Afin de débureaucratiser tant la société que l'économie, au niveau régional la création de cinq grands pôles régionaux (Est-Centre- Est - Sud-Est et Sud-Ouest), avec un gouverneur chargé non de gérer mais de représenter l'Etat central assisté de walis managers, évitant de puiser toujours dans l'Ecole nationale d'administration. L'objectif managé et non bureaucratisé : connaissez-vous les noms des préfets de Paris, Bordeaux et New York ? Evidemment non, mais tout le monde connaît le président du conseil régional et le maire de Paris, de Bordeaux et le maire et le gouverneur de New York. L'objectif est une véritable décentralisation et non-déconcentration, qui favorisera une société plus participative et citoyenne.

2.4.- Chargées de l'exécution, ce sont les entreprises qui créent la richesse et non l'administration, de la mise en œuvre concrète de projets à valeur ajoutée, la structure qui me semble la plus appropriée pour créer ce dynamisme, ce sont les Chambres de commerce régionales (plusieurs wilayas). Comment serait organisée cette structure régionale opérationnelle ?

2.5.- Les représentants de l'Etat, jouant le rôle de facilitateur, les présidents d'APC, les représentants de la société civile, les organisations patronales privées (qui doivent aller vers des unifications par branches d'activité, y compris le FCE), les entreprises publiques, les banques, les centres de formation professionnelle, et les universités-centres de recherche. L'action des Chambres de commerce, seul interlocuteur des pouvoirs publics tant au niveau national et régional (élection d'un conseil d'administration national et régional), lieu de concertation et d'impulsion pour la concrétisation de projets serait quadruple :

a- Premièrement, dynamiser les infrastructures de base et préparer des sites confiés à des agences de promotions immobilières publiques et privées.

b- Deuxièmement, mettre à la disposition des sociétés une main-d'œuvre qualifiée grâce à un système de formation performant et évolutif allant des ingénieurs, aux gestionnaires, aux techniciens spécialisés et ce, grâce aux pôles universitaires et des centres de recherche, évitant ce mythe d'une université par wilaya.

L'apprentissage en dynamique est un capital humain pour de futures sociétés qui s'installeraient dans la région, une société installée payant des impôts qui couvriront largement les avances en capital de la formation avancée. Cette formation devra être adaptée pour tenir compte de la norme qualité-standard, le label qualité étant exigé pour tout exportateur en direction de l'Europe, de l'Amérique, de l'Afrique ou de l'Asie. Ainsi, nous assisterions à une symbiose entre l'université et les entreprises. Car les sociétés ont besoin de l'accès aux chercheurs, aux laboratoires pour les tests d'expérimentation et l'université a besoin des sociétés comme support financier et surtout d'améliorer la recherche. Les étudiants vivent ainsi la dialectique entre la théorie et la pratique.

c- La troisième action est de favoriser des entreprises souples reposant sur la mobilité et les initiatives individuelles. Des tests ont montré que l'initiative personnelle, pour certains produits, permet d'économiser certains équipements (donc d'avoir un amortissement moindre dans la structure des coûts) et de faire passer le processus de sept (7) minutes (420 secondes) à 45 secondes soit une économie de temps de plus de 90 % améliorant la productivité du travail de l'équipe. Ce qu'on qualifie d'équipes auto-dirigées.

d- La quatrième action, la Chambre de commerce intensifierait les courants d'échange à travers différentes expériences entre les régions du pays et l'extérieur et l'élaboration de tableaux de prospectifs régionaux, horizon 2016/2020/2030. La mise à la disposition des futurs investisseurs de toutes les commodités nécessaires ainsi que des prestations de services divers (réseau commercial, loisirs) est fondamentale. Cette symbiose entre ces différentes structures et certains segments de la société civile doit aboutir à un tableau de bord d'orientation des futures activités de la région, afin de faciliter la venue des investisseurs.

En résumé, l'on devra impérati-

vement prendre en compte les facteurs sociaux et culturels devant procéder à une réorganisation institutionnelle du sommet à la base se fondant sur un Etat régulateur et non gestionnaire se fondant sur le trio - stratégie-suivi de la stratégie-exécution, cette nouvelle organisation ne devant pas être imposée, mais se faire progressivement et en concertation avec les populations locales -spécificités régionales (voir nos différentes contributions 2004/2016 sur mes propositions d'une réorganisation gouvernementale disponibles www.golgie.com), propositions contenues dans le document remis en arabe-anglais-français à la présidence de la République lorsque j'ai été invité pour la révision constitutionnelle).

La pleine réussite de ce processus complexe éminemment politique implique de poser le rôle de l'Etat et son articulation avec le marché dans la future stratégie socio-économique ce qui renvoie au mode de gouvernance tant local qu'international.

Vision stratégique

L'ensemble des actions citées précédemment implique une vision stratégique, d'où l'importance d'un organe de planification stratégique sous l'autorité du président de la République ou du Premier ministre et non d'actions conjoncturelles, d'une réorganisation tant territoriale que gouvernementale autour de grands pôles régionaux et de grands ministères, notamment économie/éducation/ recherche scientifique. Face aux tensions budgétaires 2016/2020, la prochaine rencontre gouvernement-walis, débouchera-t-elle sur des actions opérationnelles ? Permettra-t-elle de concilier deux facteurs apparemment contradictoires, la rationalisation des dépenses et l'optimisation de la demande sociale afin d'aboutir à de véritables technopôles régionaux ? Or, en dépit des instructions du président de la République et du Premier ministre, allant dans le sens d'une rationalisation des dépenses, la gestion tant des ministères que des collectivités locales demeure empreinte d'une forte tendance à la dépense peu corrélée aux impacts. Comment ne pas rappeler le verdict du président Abdelaziz Bouteflika en 2007 je le cite « des technopôles en Algérie ? En réalité de vulgaires hangars ». Président Abdelaziz Bouteflika lors de la conférence gouvernement - walis (en novembre 2007).

A. M.

* Professeur des Universités Expert International

Mascara : 4 800 nouveaux étudiants inscrits à l'université



L'université de Mustapha Stambouli de Mascara accueillera 4.800 nouveaux étudiants répartis à travers 7 facultés, a-t-on appris, samedi, du recteur de cet établissement de l'enseignement supérieur, le D^r Abdelkader Khaldi. Avec cet effectif, le nombre des étudiants à l'université a atteint les 26.000 étudiants répartis dans trois pôles que compte l'université, à savoir l'ancien pôle avec ses deux facultés, le pôle de Sidi Saïd (3 facultés) et le nouveau avec deux facultés.

(Photo > D. R.)

Rencontre gouvernement-walis

Concilier rationalisation des dépenses et optimalisation de la demande sociale

→ Une réunion gouvernement/walis est programmée prochainement courant septembre 2016 : sera-t-elle une nième réunionite comme les précédentes sans actions concrètes où le suivi a fait cruellement défaut, ou débouchera-t-elle enfin sur des actions opérationnelles ? La pression démographique souvent oubliée sera le principal défi des années à venir avec l'accroissement des besoins sociaux posant la problématique des liens entre développement et sécurité. La crise liée à la chute du prix des hydrocarbures et les conséquences sur le budget de l'Etat, impliquent la révision des politiques menées, car l'ère des transferts des budgets de l'Etat pour pallier les déficits de gestion est révolue. Or, en dépit des instructions du président de la République et du Premier ministre, allant dans le sens d'une rationalisation des dépenses, la gestion tant des Ministères que des collectivités locales demeure empreinte d'une forte tendance à la dépense sans analyser les impacts. L'objectif est une réorganisation institutionnelle devant être sous tendue par le trio- stratégie/suivi de la stratégie-exécution



Professeur des Universités expert International Dr Abdouhamane Maïtoul

1.- Il s'agit de replacer l'action du gouvernement dans le cadre d'une véritable politique de l'aménagement du territoire en Algérie, structure qui devrait être rattachée au Ministère de l'Intérieur. L'Algérie s'étend sur 2 380 000 km² dont 2 100 000 km² d'espace saharien. La densité paraît faible, mais les neuf dixièmes de la population sont concentrés sur les terres du Nord. L'objectif stratégique horizon 2016/2030 est éviter que plus de 95% de la population vive sur moins de 10% du territoire et avoir une autre vision de l'aménagement pour un espace équilibré et solidaire. Les collectivités locales les 48 wilayas et les 1 541 communes (APC) doivent avoir d'autres missions que de se limiter à des guichets destinés à la prise en charge de certains services publics de base en s'appuyant essentiellement sur le budget de l'Etat car il n'y a pas toujours de communes pauvres en Algérie, mais bien une mentalité rentière prévalant au niveau des collectivités locales. Les rapports élaborés par les services de ce Ministère montrent un bilan négatif en matière de dynamisation de l'économie locale, les impôts étant insuffisamment recouvrés, certains biens étant exploités sans contrepartie et d'autres détournés de leur vocation. Ces rapports précisent que les walis et les présidents d'APC se sont limités aujourd'hui au rôle, à distribuer le couffin de Ramadhan, et à

changer les carrelages des trottoirs et places publiques. L'anarchie dont témoigne actuellement la croissance et les extensions désordonnées de nos villes, et notamment les plus grandes d'entre elles, ne pourra que s'accroître, si l'on continue à accepter que les autorités locales demeurent livrées à elles-mêmes pour répondre, sous la contrainte, à la demande sociale en espace à bâtir. Les constructions anarchiques avec le manque d'homogénéisation dans le mode architectural, le taux accéléré d'urbanisation avec des bidonvilles autour des grandes villes, avec le risque de l'émergence de nouvelles formes de violence à travers le banditisme et de maux sociaux comme la drogue et la prostitution, des routes, des infrastructures et des ouvrages d'art qui ont coûté à la collectivité nationale plusieurs dizaines de milliards de centimes inutilisables en cas d'intempéries, très nombreuses évanouies à l'intérieur des villes où la plupart des autorités se concentraient uniquement aux axes principaux visités par les officiels, des ordures qui s'amoncèlent depuis des mois à travers la majorité des quartiers périphériques, des logements que les citoyens refont surtout les seconds œuvres avec des VRD non finies, des espaces verts qui font place à du béton, la construction d'unités dangereuses et polluantes près des villes, des sites touristiques près des côtes de plusieurs centaines de lits qui déversent à la mer leurs déchets sans compter le manque d'eau pour l'hygiène, témoignent d'actions urgentes pour ralentir le rythme de la détérioration de notre environnement. Si la centralisation à outrance, favorise un mode opératoire de gestion autoritaire des affaires publiques, une gouvernance par décrets, c'est-à-dire une gouvernance qui s'impose par la force et l'autorité loin des besoins réels des populations et produit le blocage de la société. Les expériences historiques montrent clairement que si la centralisation a été nécessaire dans une première phase, elle a atteint vite ses limites et que ce sont les pays qui ont développé des décentralisations réelles et non des déconcentrations, synchronisant gouvernance centrale et lo-

cale, qui ont le mieux réussi leur développement. Le pays le plus décentralisé au monde ce sont les Etats-Unis d'Amérique et voyez les cantons suisses, les Länder allemands ... Une réorganisation du pouvoir local dont la base est la commune, pour une société plus participative et citoyenne s'impose supposant d'imaginer d'autres modes de gestion des Ministères et de tous les appareils de l'Etat. C'est dans ce contexte, que les collectivités locales doivent d'abord apparaître comme un élément fédérateur de toutes les initiatives qui participent à l'amélioration de l'espace territorial, de passer du stade de collectivités locales providencées à celui de collectivités locales entreprises et citoyennes responsables de l'aménagement du développement et du marketing de son territoire. D'une manière plus générale, la mise en place d'une véritable décentralisation impliquant les acteurs locaux, doit avoir pour conséquence un meilleur gouvernement réel ressenti comme tel par la population, l'argument de base résidant dans la proximité géographique.

2.- On devra impérativement prendre en compte les facteurs sociaux et culturels devant procéder à une réorganisation institutionnelle du sommet à la base se fondant sur un Etat régulateur et non gestionnaire se fondant sur le trio- stratégie/suivi de la stratégie/ exécution, cette nouvelle organisation ne devant pas être imposée mais se faire progressivement et en concertation avec les populations locales-spécificités régionales- (voir nos différentes contributions 2004/2016 sur mes propositions d'une réorganisation gouvernementale disponibles- www.google.com), propositions contenues dans les documents remis en arabe-anglais-français à la Présidence de la République lorsque j'ai été invité pour la révision constitutionnelle).

-L'Algérie ayant, selon la Constitution pour un régime semi-présidentiel, je préconise la création de grands départements au niveau de la présidence de la République chargés d'élaborer la stratégie socio-économique en symbiose avec l'organisation gouvernementale ;

-de grands ministères avec des secréta-

riats d'Etat techniques chargé du suivi de la stratégie, le Parlement et le Sénat étant chargés de lois appropriées et du contrôle démocratique ;

- afin de débureaucratiser tant la société que l'économie, au niveau régional la création de cinq grands pôles régionaux (Est-Centre- Est - Sud Est et Sud Ouest), avec un gouverneur chargé non de gérer mais de représenter l'Etat central assisté de walis managers, évitant de pulser toujours dans l'Ecole nationale d'administration. L'objectif manager et non bureaucratise : connaissez vous le nom du préfet de Paris, de Bordeaux et de New York ? Evidemment non, mais tout le monde connaît le président du conseil régional et le maire de Paris de Bordeaux et le maire et le gouverneur de New York. L'objectif est une véritable décentralisation et non déconcentration, qui favorisera une société plus participative et citoyenne

-Chargé de l'exécution, ce sont les entreprises qui créent la richesse et non l'administration, de la mise en œuvre concrètes de projets à valeur ajoutée, la structure qui me semble la plus appropriée pour créer ce dynamisme, ce sont les chambres de commerce régionales (plusieurs wilayas). Cette structure régionale opérationnelle que je propose au à la présidence de la République et au gouvernement regrouperait,

-les représentants de l'Etat, jouant le rôle de facilitateur, les présidents d'APC, les représentants de la société civile, les organisations patronales privées (qui doivent aller vers des unifications par branches d'activité, y compris le FCE), les entreprises publiques, les banques, les centres de formation professionnelle, et les universités/centres de recherche. L'action des Chambres de commerce, seul interlocuteur des pouvoirs publics tant au niveau national et régional (élection d'un Conseil d'administration national et régional), lieu de concertation mais surtout d'impulsion pour la concrétisation de projets serait quadruple :

- premièrement, dynamiser les infrastructures de base et préparer des sites confiés à des agences de promotions immobilières publiques et privées;

-deuxièmement, mettre à la disposition des sociétés une main-d'œuvre qualifiée grâce à un système de formation performant et évolutif allant des ingénieurs, aux gestionnaires, aux techniciens spécialisés et ce, grâce aux pôles universitaires et des centres de recherche, évitant ce mythe d'une université par wilayas. Exemple la Chambre de commerce offrirait un poste pour 10 candidats en formation, les 90 % non retenus ne constituant pas une perte pour la région. L'apprentissage en dynamique est un capital humain pour de futures sociétés qui s'installeraient dans la région, une société installée payant des impôts qui couvriront largement les avances en capital de la formation avancée.

Les expériences historiques montrent clairement que si la centralisation a été nécessaire dans une première phase, elle a atteint vite ses limites et que ce sont les pays qui ont développé des décentralisations réelles et non des déconcentrations, synchronisant gouvernance centrale et locale, qui ont le mieux réussi leur développement. Le pays le plus décentralisé au monde ce sont les Etats-Unis d'Amérique et voyez les cantons suisses, les Länder allemands ... Une réorganisation du pouvoir local dont la base est la commune, pour une société plus participative et citoyenne s'impose supposant d'imaginer d'autres modes de gestion des ministères et de tous les appareils de l'Etat.

ADRAR

NOUVELLES STRUCTURES SOCIO-PÉDAGOGIQUES RÉALISÉES À L'UNIVERSITÉ AFRICAINE

■ Le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique de la wilaya d'Adrar a été renforcé par la réalisation et la réception d'une série de nouvelles structures pédagogiques et autres socio-pédagogiques, a-t-on appris des responsables locaux de l'université africaine "Ahmed Draya" d'Adrar. Parmi ces structures, qui permettront d'améliorer les oeuvres universitaires et de porter la capacité d'accueil du secteur, la réception d'une nouvelle cité universitaire d'une capacité d'hébergement de 2.000 lits qui sera opérationnelle à la nouvelle rentrée universitaire, ainsi que l'aménagement et l'extension de l'amphithéâtre, a-t-on expliqué de même source. Il s'agit également de la réalisation de dix (10) laboratoires de recherche scientifique, et la réception de 44 logements de fonction parmi un programme de 150 unités retenues pour le corps enseignant, selon la même source. Toutefois le secteur sera en bute, lors de la prochaine rentrée universitaire à une contrainte liée au déficit de 2.000 places pédagogiques devant l'accroissement du nombre d'inscrits, dont plus de 80% sont des étudiantes ayant opté pour l'étude à l'université locale d'Adrar, a-t-on révélé. La même source a souligné à cette occasion, et pour assurer une meilleure prise en charge pédagogique des étudiants, la nécessité de concrétisation du nouveau pôle universitaire de 8.000 places, retenu pour la wilaya d'Adrar depuis 2010, dont les travaux de réalisation n'ont pas été lancés, suite au non-faisabilité des appels d'offre pour ce projet implanté sur une surface de 10 hectares à l'entrée Nord de la commune d'Adrar. Dans l'optique d'ébranler ce marché de cet ambitieux projet, il est décidé, en coordination avec les autorités locales, d'attribuer le marché de gré-à-gré à une entreprise de réalisation pour la concrétisation de ce projet en quatre tranches, de 2.000 places chacune, a-t-on ajouté. Ces capacités, a estimé la même source, permettront l'accueil, dans de bonnes conditions, de l'effectif estudiantin sans cesse croissant.

APS

Mascara

4.800 nouveaux étudiants inscrits à l'université Mustapha Stambouli



L'université de «Mustapha Stambouli» de Mascara accueillera 4.800 nouveaux étudiants répartis à travers 7 facultés, a-t-on appris, samedi, du recteur de cet établissement de l'enseignement supérieur, le Dr Abdelkader Khaldi.

Avec cet effectif, le nombre des étudiants à l'université a atteint les 26.000 étudiants répartis dans trois pôles que compte l'université, à savoir l'ancien pôle avec ses deux facultés, le pôle de Sidi Said (3 facultés) et le nouveau avec deux facultés.

L'ancien pôle abritant les spécialités des sciences et technologies compte 7.600 étudiants alors que celui Sidi Said compte les facultés d'économie, sciences commerciales, de droit, des sciences politiques et des sciences et biologie

(9.000 étudiants) et enfin le nouveau pôle (8.000 étudiants) est destiné aux facultés des sciences sociales et humaines. La capacité d'accueil des structures de l'université Mustapha Stambouli est passée de 3.640 étudiants en 2000 pour atteindre cette année, selon le même responsable, les 26.200 étudiants. Le campus de Mascara compte actuellement

56 salles de cours, 384 classes de cours et TD, 76 laboratoires, 25 salles d'informatique et d'internet, 7 bibliothèques spécialisées, outre une bibliothèque centrale de 1.000 places et un auditorium de 600 sièges.

La wilaya de Mascara dispose de sept résidences universitaires offrant un total de 12.500 lits dont quatre cités pour filles.

Mascara ● L'université Mustapha-Stambouli de Mascara accueillera 4 800 nouveaux étudiants répartis à travers 7 facultés, a indiqué, hier samedi, le recteur de cet établissement de l'enseignement supérieur, le Dr Abdelkader Khaldi. Avec cet effectif, le nombre des étudiants à l'université a atteint les 26 000 étudiants répartis dans trois pôles que compte l'université, à savoir l'ancien pôle avec ses deux facultés, le pôle de Sidi Saïd (3 facultés) et le nouveau avec deux facultés. L'ancien pôle abritant les spécialités des sciences et technologies compte 7 600 étudiants alors que celui Sidi Saïd compte les facultés d'économie, sciences commerciales, de droit, des sciences politiques et des sciences et biologie (9 000 étudiants) et enfin le nouveau pôle (8 000 étudiants) est destiné aux facultés des sciences sociales et humaines.

Naâma ● Pas moins de 99 postes de formation paramédicale ont été prévus, au titre de l'année 2016, dans la wilaya de Naâma, selon la direction locale de la santé de la population, et de la réforme hospitalière (DSPRH). Ces postes concernent la formation des sages-femmes, des infirmiers de la santé publique, des agents de nutrition, des manipulateurs d'équipements d'imagerie médicale, la chimio-thérapie, des agents de laboratoire de santé publique, des assistants médicaux et sociaux, a précisé le responsable du bureau de la formation à la direction de la santé. Constituant la plus grande tranche de places accordée depuis des années à la wilaya de Naâma, ces postes auront un impact «palpable» en matière de promotion de la prise en charge et des prestations médicales, a estimé ce responsable.